المطير والداهوم والشاهين انسحبوا من عضوية «المالية»

رياض عواد

أعلن النواب محمد براك المطير والدكتور بدر زايد الداهوم وأسامة عيسى الشاهين في بيان أمس، انسحابهم من عضوية اللجنة المالية، وذلك بعد تدخل الحكومة ورئاسة المجلس في تشكيلها على حد وصف البيان.وجاء نص البيان كالتالي:

نظرا لمخرجات انتخابات مناصب اللجنة المالية والتي تدل من جديد وبصورة قاطعة على جدية الحكومة ورئيس المجلس بمحاربة الإصلاح وتأصيل الفساد بكل صوره؛ والقضاء على ما تبقى من احتمال انحيازهم للشعب ومصالحه وذلك بإصرارهم على محاربة كل صوت ارتفع مناديا بالإصلاح من جميع جوانبه؛ ودعم المشبوهين وغير المؤهلين والمتهمين في ذممهم لقيادة اللجنة المالية في هذه الظروف الحساسة التي يمر بها العالم أجمع – بما فيه الكويت – من الناحية الاقتصادية والمالية.

فبدل أن يحرص كل من الحكومة وحليفها رئيس المجلس على وجود الكفاءات في اللجنة المالية، القادرة على التعامل مع المتغيرات في الجوانب المالية والاقتصادية المحلية والعالمية ووضع الحلول المناسبة لكل المعضلات وتمكينهم من قيادة اللجنة.. تعمل النقيض تماما لترسخ ما بدأت به عملها من أول يوم في عمر هذا المجلس من حرب الإصلاح

وإضعاف شوكته ودعم الفساد وتقوية أتباعه.

وحيث أن العمل في هذه البيئة الملوثة ضرره أكبر من نفعه بكثير ولن نستطيع تقديم ما نطمح إليه من خدمة للوطن والمواطنين. وسوف نتحمل أمام الشعب الكويتي الكريم وزر أعمال وقرارات وإخفاقات وانحرافات (لا ناقة لنا بها ولا اجمل !!!) فإننا نعلن انسحابنا من اللجنة المالية محملين الحكومة ورئيس المجلس ما سيحدث من تضييع للحقوق وتفريط بالواجبات ؛ وتسيب وتعطيل لأعمال اللجنة بسبب وجود من هُو غير أهل لوجوده في اللجنة المالية.

ونرجو الله أن يقدرنا على مواجهة من يسعى لإفشال المجلس والقضاء على ما تبقى من دوره الرقابي والتشريعي من مواقع أخرى في المجلس.

محمد المطير

بدر الداهوم

اسامه الشاهين

الخليفة يطالب بمساواة المعلمين البدون بنظرائهم الخليجيين والعرب

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن توجيهه سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء

« نص السؤال»

نما الى علمي أنه لا يوجد مستشار قانوني كويتي يعمل بالوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وذلك بسبب منع هذا المسمى عن الكويتيين القانونيين العاملين في هذه الجهات الحكومية وقصره على الأجانب .

لذا أرجو إفادتي بالآتي :

– لماذا تم إستبدال مسمى مستشار للقانويين الكويتيين بسمى كبير إختصاصي قانون – تزويدي بمحضر الاجتماع الذي تم به إستبدال هذا المسمى .

– لماذا تم قصر هذا المسمى على الأجانب <تزويدي بكافة القرارات ومحاضر الاجتماعات إن وجدت واسم المستشار الذي صاغ هذه القرارات وجنسيته.

– هل تم الاتفاق مع مجلس إدارة نقابة القانونيين على تعديل المسميات بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء السابق ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ورئيس ديوان الخدمة المدنية .

– لماذا لم يلتزم مجلس الخدمة المدنية بتعهدها وتمنح القانونيين مسمى مستشار بحسب الاتفاق وبما يتناسب والمهام المسندة اليهم.

– تزويدي بمحضر الاجتماع والإجراءات التي إتخذت وما سبب إمتناع مجلس الخدمة من إعطاء القانونيين الكويتيين حقوقهم والاستفادة منهم كمستشارين وإحلالهم بدلاً من المستشارين الأجانب في جميع مرافق الدولة .

– ما عدد القانونين الكويتيين الحاصلين على مسمى كبير إختصاصي قانون

– ما الهدف من إبعاد الكويتيين عن الإستشارة القانونية مما يعد مخالفة صريحة لنص المادة 26 من االدستور التي تنص على " الوظائف العامة ةخدمة وطنية تناط بالقائمين بها ، ويستهدف موظفوا الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة .

ولا يولي الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبنيها القانون "

من جهة أخرى أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقدمه باقتراح برغبة قال في مقدمته إن المادة 13 منالدستور تنص على أن» التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه .» كما أن المادة الأولى من مرسوم وزارة التربية تنص على أن « تتولى وزارة التربية تنمية المجتمع الكويتي وتنشئة أجياله في إطار من التكامل العلمي والروحي والخلقي والفكري والاجتماعي والجسمي في ضوء مبادئ الإسلام والتراث العربي والثقافة المعاصره وبما يتفق مع البيئة الكويتية وتحقيق تقدمها ونهضتها وبما أن هنالك فئة من أبناء غير محددي الجنسية يعملون جنباً إلى جنب مع إخوانهم وزملائهم المعلمين الكويتيين والخليجيين والدول العربية في ميدان التدريس وخاصة أنمن أبناء هذه الفئة أبناء مواطنات كويتيات وممن لهم صلة قرابة مع كويتيين وأبناء رجال الجيش والشرطة ، إلا أنهم يفتقرون لمبدأ العدالة والمساواة من حيث الراتب الشهري مع إخوانهم وزملائهم الخليجين والدول العربية وكذلك مبدأ التعيين حيث يجدد عقد العمل سنوياً بدون ترقيات من درجات التدريس وتطبيقاً لمبدأ العدالة والمساواة بين هذه الفئة والفئات الأخرى من حيث الراتب والترقية .

ونص الإقتراح على الآتي:

« مساواة المعلمين من فئة غير محددي الجنسية العاملين في مجال التدريس بجميع مراحله مع إخوانهم وزملائهم المعلمين من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي وأبناء الدول العربية من حيث التعيين والترقية والراتب

مرزوق الخليفة

الحميدي: مرت أيام على تناول لقاح كورونا.. ولا أعراض

بدر الحميدي

أشار النائب بدر الحميدي الى عدم ظهور أي أعراض صحية عليه ، إثر تلقيه لقاح فايزر ضد فيروس كورونا، في مركز الكويت للتطعيم.

وأضاف الحميدي عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «بعد مرور 24 ساعة على تلقي الجرعة الأولى، لا توجد أي أعراض صحية بتاتاً».

وأعلن الحميدي صباح الخميس الماضي عن تلقيه اللقاح، وتابع: «شكر خاص لكل كوادر وزارة الصحة ووزارة الداخلية وقوة الإطفاء العام على المجهود المبذول لمصلحة الشعب الكويتي وعلى حسن التنظيم.

الصقعبي يطالب بتفعيل قانون الحماية من العنف الأسري

طالب النائب د. عبد العزيز الصقعبي بتفعيل نصوص القانون 16 / 2020 بشأن الحماية من العنف الأسري.

وأكد الصقعبي في تصريح صحفي أن هذا القانون اتى بعد جهود حثيثة وحراك مجتمعي مدني وأقره مجلس الأمة الماضي وفي طياته نصوص ومزايا تحمي كيان الاسرة.

وانتقد تأخر الحكومة في إصدار اللائحة التنفيذية للقانون مضيفا أن « قوانين المجلس تقر لتفعل لا لتركن في الادراج، مشيرا إلى تقديمه سؤالا برلمانيا لوزير الشؤون عن دور الوزارة خلال الفترة الماضية لتفعيل هذه النصوص الهامة».

وكشف عن عزمه التقدم إلى الجلسة المقبلة لمجلس الامة بطلب تكليف لجنة المرأة والاسرة والطفل لبحث حوادث الاعتداء الاخيرة على المرأة ومعرفة الاسباب والدوافع وسبل علاجها مع المختصين.

واعتبر أن الجرائم الناتجة عن العنف الأسري تحصد أرواح بريئة وآخرها جريمة الرقة الأخيرة والتي شبقتها منذ شهور جريمة منطقة سلوى مؤكدا ان مثل تلك الجرائم منافية لكل المثل والاخلاق والشريعة الاسلامية والقيم الانسانية.

وقال الصقعبي ان جريمة الرقة التي راح ضحيتها امرأة كويتية وواحدة من العاملين في المؤسسة التشريعية مجلس الامة، أمر كان يستوجب التحرك من الأمانة العامة لمجلس الامة وإصدار بيان نعي على اقل تقدير.

وأكد ان هذه القضايا انسانية واخلاقية وشرعية تقف عندها كل الاولويات ولا يمكن تجاوزها، وهي قضايا تمس كيان الاسرة واستقرارها وتهدد الامن المجتمعي كاملا، لذلك واجبنا اليوم تفعيل ادواتنا الرقابية والتشريعية للحد من هذه الجرائم.

وتضرع الصقعبي بالدعاء من الله لاجل الفقيدة ويتقبلها الباري بواسع رحمته ويغفر لها ويلهم ذويها الصبر والسلوان.

عبدالعزيز الصقعبي

5 نواب يقترحون قانوناً لـ« العفو الشامل »

قال النائب صالح المطيري، عبر حسابه بتويتر إننا تقدمنا كمجموعة باقتراح بقانون بشأن العفو الشامل وفقاً للمادة 75 من الدستور، ونسأل الله أن يعيننا ويوفقنا لإقراره بأسرع وقت لتحقيق المصالحة الوطنية ولبدء صفحة جديدة.

من جهة اخرى قال النائب صالح المطيري من المهازل التي يجب أن تعالج في إدارة أزمة كورونا هي بلا شك التطعيمات

فمن غير المقبول أن يتم البدأ بتطعيم أطباء ليس لهم تعامل مباشر مع المرضى المصابين ب COVED 19 و خصوصا أول يوم من التطعيمات و ترك من هم يتعاملون بصفة يومية و مباشرة مع هذه الحالات كأطباء العناية المركزة

من ناحيته، قال النائب مساعد عبدالرحمن العارضي إننا تقدمنا باقتراح بقانون بشأن العفو الشامل وفقاً للمادة 75 من الدستور.

وأضاف عبر حسابه على "تويتر": نسأل الله أن يعيننا ويوفقنا لإقراره بأسرع وقت لتحقيق المصالحة الوطنية ولبدء صفحة جديدة.

د.صالح المطيري

والنواب المتقدمين بالطلب هم، صالح ذياب المطيري ومساعد العارضي وفرز الديحاني، ومبارك العرو، وسعود بوصليب.

مطيع: وزير التجارة وعد بإزالة عوائق تنفيذ مشروع جنوب سعد العبدالله

احمد المطيع

نقل النائب الدكتور أحمد مطيع عن وزير التجارة فيصل المدعج أنه وعد بإزالة عوائق تنفيذ مشروع جنوب سعدالعبدالله.

وقال مطيع: «تواصلت مع الأخ وزير التجارة لإزالة عوائق وعقبات تنفيذ مشروع جنوب سعدالعبدالله، مثمنا تجاوب الوزير المدعج وتعاونه والتعاون، وأنه بصدد اتخاذ جميع القرارات والإجراءات ليتم البدء في تنفيذ المشروع وهذه الخطوة كفيلة بتشييد آلاف الوحدات السكنية وحل أزمة الانتظار التي أثقلت كاهل الأسر الكويتية»

فرز المطيري: وزير الصحة أبلغني بفتح الحدود في 2 يناير

فرز المطيري

طقال النائب فرز المطيري إنه تواصل مع وزير الصحة د. باسم الصباح الذي أبلغه بأنه سوف يتم فتح الحدود في تاريخ 2 يناير 2021.

وأضاف المطيري أنه سيتم إعادة المواطنين الذين علقوا بعد قرار وقف المنافذ. وكانت الحكومة قد أصدرت قرارًا بغلق المنافذ الحدودية والجوية بعد انتشار سلالة جديدة من كورونا في المملكة المتحدة

المطر: مرفوض جملة وتفصيلاً.. تجديد عقود عمل المهندسين غير الكويتيين

حمد المطر

رفض النائب حمد المطر تجديد عقود عمل المهندسين غير الكويتيين.

وقال «عطفاً على مطالبتنا بتكويت مستشاري جميع مؤسسات الدوله، توجه القطاع النفطي بتجديد عقود العمل لمهندسين غير كويتيين وخاصه لمن تجاوزوا الـ60 عاما وطابور انتظار توظيف المهندسين الكويتيين في تزايد امر مرفوض جملة وتفصيلا». وأضاف «الكويتي أحرص على ادارة ثروات البلد»